



# معاً أقوى

التقرير المالي  
2021



الحج والعمرة



# الفهرس

2	1 خدمات العملاء
10	2 الأصول السائلة وموارد التمويل
14	3 إدارة المخاطر
20	4 نظرة عامة على النتائج المالية
28	5 الحوكمة والرقابة



## نظرة عامة على الأعمال

**تعزز المؤسسة النمو الاقتصادي المستدام في دولها الأعضاء وعددها 55 دولة من خلال الاستثمار في مشاريع القطاع الخاص، وتعبئة رأس المال في الأسواق المالية الدولية، وتوفير الخدمات الاستشارية لرجال الأعمال والحكومات.**

تتركز أنشطة المؤسسة على أربع مجالات تركيز إستراتيجية:

- **تطوير القنوات المالية الإسلامية** لإحداث تأثير مضاعف؛
- **تقديم حلول استشارية** لإنشاء نوافذ للتمويل الإسلامي وتحويل التمويل التقليدي إلى مؤسسات مالية إسلامية؛
- **توفير التمويل للاستثمارات في** قطاعات الشركات ذات التأثير الكبير ومساعدة الحكومات من خلال تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الخخصة، وطول إدارة الأصول، وإصدار الحكوك، وهيكله صفقات تمويل المشاريع؛ و
- **تحسين الشراكة** مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وغيرها من بنوك التنمية المتعددة الأطراف وزيادة فعالية الشركاء الداخليين والخارجيين لتجاوز مواردها الخاصة.

تتمتع المؤسسة بمكانة فريدة بحكم تقديمها لثلاث حزمات من منتجات وخدمات الأعمال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لفائدة عملاء القطاع الخاص في دولها الأعضاء. تتعزز هذه المنتجات العالمية وتترابط فيما بينها، وتشمل منتجات التمويل والاستثمار، والخدمات الاستشارية، وإدارة الأصول.

### منتجات التمويل والاستثمار

تنفذ ولاية المؤسسة المتمثلة في خدمة القطاع الخاص في البلدان الأعضاء من خلال طائفة متنوعة من المنتجات المختلفة. وتقدم المؤسسة التمويل الأجل والمساهمة في رأس المال لمشاريع القطاع الخاص الجديدة أو المشاريع التي تخضع للتوسع أو التحديث. وتقدم المؤسسة أيضًا التمويل القصير الأجل لتغطية رأس المال العامل أو شراء المواد الخام لمدة تصل إلى 24 شهرًا. وعلاوة على ذلك، تقدم خطوط تمويل للبنوك التجارية ومؤسسات تمويل التنمية المحلية في البلدان الأعضاء ابتغاء التمويل غير المباشر لشركات القطاع الخاص، ومنها المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت ذاته، تقوم المؤسسة بتنظيم عمليات التمويل الجماعية وترتيبها وإدارتها.

وتشمل منتجات التمويل والاستثمار التي تقدمها المؤسسة ما يلي:

### المشاركة (المساهمة في مشروع مشترك)

تشير المشاركة، في سياق الأعمال والتجارة، إلى شراكة أو مشروع تجاري مشترك غايته تحقيق الربح، ويساهم جميع المستثمرين برأس المال في مشروع تجاري ويتفقون على تقاسم الأرباح بنسبة متفق عليها مقدّمًا، في حين يتحمل كل مستثمر الخسائر بما يناسب مساهماته في رأس المال.

### المضاربة (تقاسم الأرباح)

المضاربة نوع من أنواع الشراكة يوفر فيها أحد الطرفين المال ويوفر الطرف الآخر الخبرة والإدارة. ويعرف الطرف الأول برّب المال، في حين يُشار إلى الطرف الثاني باسم المضارب. وتُقاسم الأرباح المحققة من الأعمال التجارية بين الطرفين بنسبة متفق عليها مقدّمًا. وفي حالة حدوث خسائر، يفقد ربّ المال رأسماله، ويخسر المضارب الوقت والجهد الذي استثمره في إدارة الأعمال. ويتحمل المضارب الخسائر إذا كانت ناجمة عن إهماله، أو سوء سلوكه، أو خرقه لشروط العقد.

## الخدمات الاستشارية

تقدّم المؤسسة طائفة متنوعة من الخدمات الاستشارية للحكومات وكيانات القطاع العام والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء فيها. وتشمل هذه الخدمات تقييم بيئة الأعمال في البلدان الأعضاء، إلى جانب كل ما يلزم اتخاذه من تدابير الإصلاح. وتقدّم المؤسسة أيضا خدمات استشارية لتمويل المشاريع، وإعادة هيكلة/إعادة تأهيل الشركات، والخصخصة، والتمويل الإسلامي، وتطوير أسواق رأس المال الإسلامية، ولا سيما الحكوك.

**برنامج تطوير المؤسسات المالية الإسلامية:** يعمل على تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية بخصوص إنشاء فروع / نوافذ إسلامية مستقلة، وتحويل المؤسسات المالية التقليدية إلى المؤسسات المالية الإسلامية، وإنشاء مؤسسات مالية إسلامية جديدة تركز على الأسواق المحلية وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. يساعد البرنامج في تطوير منتجات وقدرات التمويل الإسلامي في مؤسسات القطاع الخاص وفي تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات حول التمويل الإسلامي.

**برنامج الحكوك وأسواق رأس المال:** يسعى إلى مساعدة الدول الأعضاء على تطوير مردودية أسواق رأس المال الإسلامية، وذلك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء بخصوص إصدار حكوك قصيرة وطويلة الأجل تهدف إلى تزويد القطاع المالي بالأدوات السائلة اللازمة لاستثمار فائض رأس المال. وهذا يعزز تدفق إصدار الحكوك في الدول الأعضاء، مما يساعد على تطوير أسواق رؤوس أموالها وتنويع خيارات التمويل. يعمل البرنامج أيضًا مع القطاع الخاص لتكوين وتوزيع الأدوات الإسلامية القابلة للتداول.

**برنامج دعم بيئة الصناعة والأعمال:** يسعى إلى دعم الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومساعدتها على تطوير بيئة مواتية للأعمال، وتحسين القدرة التنافسية للشركات ومرونتها، وتعزيز سلاسل القيمة، وتشجيع التصنيع في القطاعات الإنتاجية.

## المرابحة (التكلفة زائد هامش الربح)

يشير هذا المفهوم إلى بيع السلع بسعر يتضمن هامش ربح متفق عليه بين الطرفين. ويجب تحديد سعر البيع والشراء والتكاليف الأخرى وهامش الربح بوضوح في وقت إبرام اتفاقية البيع.

## الوكالة

الوكالة عقدٌ يطلب فيه شخص (بصفته الموكل) من طرف آخر أن يتصرف نيابة عنه (بصفته وكيله) للقيام بمهمة محددة. وتُدفع رسوْمٌ للوكيل مقابل خدماته. وعادة ما يُستخدم هذا العقد جنبًا إلى جنب مع منتج آخر موافق لأحكام الشريعة.

## الاستئناء

الاستئناء تمويل للتصنيع، وهو عقد يوافق فيه أحد الطرفين على تصنيع/إنشاء أهل بناء على طلب الطرف الدافع (المشتري) وموافقاته. وتسدّد المصروفات في هذا العقد مقدّمًا أو تُؤجل أو تدفع على مراحل لتسهيل التقدم، خطوة بخطوة في أعمال التصنيع/البناء.

## الإجارة

يشير هذا النوع من العقود إلى عقد إجارة أو تأجير أو أجر. وتستخدم الإجارة عموما عند بيع ميزة الاستخدام (حق الانتفاع) أو الخدمة مقابل رسوم إيجار أو أجر متفق عليه. وبموجب هذا المفهوم، تتيح المؤسسة الأصول للعميل لمدة وبإيجار متفق عليهما. فعلى سبيل المثال، يمكن تأجير معدات مثل مصنع أو معدات تشغيل آلي أو سيارة للعميل، وخلال مدة الإجارة تحتفظ المؤسسة بملكية العين المؤجرة.

تقدّم المؤسسة طائفة  
متنوعة من الخدمات  
الاستشارية للحكومات وكيانات  
القطاع العام والقطاع الخاص في  
البلدان الأعضاء فيها.



## إدارة الأصول

تقوم المؤسسة برعاية وهيكلة وإدارة والمشاركة في صناديق الدخل الثابت وسوق رأس المال والأسهم الخاصة وغيرها من أدوات الاستثمار ذات الأغراض الخاصة التي صُممت للاستثمار في المشاريع أو تمويلها، وذلك طبقاً لتفويضها. تسعى الإدارة المكلّفة بإدارة الأصول بالمؤسسة إلى خلق تأثير مضاعف على موارد المؤسسة المستخدمة بشكل مباشر، وتهدف إلى تعريف صناديق الثروة السيادية، والمؤسسات المالية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين، والأوقاف، والمؤسسات، والمكاتب العائلية، والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية بفرص الاستثمار من خلال محاور مختلفة في الأسواق الناشئة والحدودية، وكل ذلك مع تعزيز الأثر الإنمائي. تنقسم الإدارة المكلّفة بإدارة الأصول إلى ثلاث وظائف:

- **شعبة تطوير الأعمال وبرمجة الصناديق** - يدير جميع عمليات إنتاج، ورعاية، وتطوير الصناديق من التطور إلى إطلاق جهود عوملة لزيادة رأس المال وإدارة علاقات المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، إدارة تخطيط الأعمال والتوجيه الاستراتيجي للإدارة وجميع أنشطة تطوير الأعمال مع الشركاء، ومقدمي الخدمات، ومدبري الصناديق، وعملاء الخدمات الاستشارية.
- **شعبة إدارة المحافظ** - إدارة، ومتابعة، وإعادة هيكلة، وتصفية جميع صناديق إدارة الأصول (الداخلية / الخارجية) بالإضافة إلى استثمارات المؤسسة في الصناديق. تشمل الصناديق التي يديرها الشعبة ما يلي:

**أ. برنامج إدارة الصناديق** - ترعى المؤسسة في إطار برنامج إدارة الصناديق كل من الصناديق المدارة داخلياً والمدارة خارجياً عبر الأسواق الجغرافية ذات الأهمية، وعبر مجموعة واسعة من فئات إدارة الأصول.

**i. صندوق أسواق المال:** هذا الصندوق المفتوح هو حل مركزي للسيولة يستهدف المستثمرين والمؤسسات التي تبحث عن أدوات عالية السيولة قصيرة الأجل، والحفاظ على رأس المال على المدى القصير، وزيادة الدخل. يستثمر الصندوق في ودائع بنكية قصيرة الأجل وأدوات / محافظ مدرة للدخل منخفضة إلى متوسطة المخاطر.

**ii. صندوق وحدات الاستثمار:** يستثمر هذا الصندوق المفتوح القديم في استثمارات مجددة، ومسؤولة اجتماعياً (بشكل أساسي أدوات الشركات، والتجارة، والخزانة) بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وسياسة الاستثمار للصندوق.

**ب. برنامج إدارة المحافظ** - تستثمر المؤسسة في إطار برنامج إدارة المحافظ الخاصة وتشرف على الصناديق عبر الأسواق الجغرافية ذات الأهمية مع التركيز الشديد على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

**i. صندوق ثمار التونسي للشركات الصغيرة والمتوسطة** - يستخدم هذا الصندوق المغلق لتمويل رأسمال الشركات الصغيرة والمتوسطة في تونس، ويستثمر في قطاعات ذات أهمية استراتيجية مثل الأغذية الزراعية، والصناعة، والخدمات المالية، والتصنيع.

**ii. صندوق "أفاق" السعودي للشركات الصغيرة والمتوسطة** - تدير شركة ملاذ كابيتال الصندوق لتمويل المرابحة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، جنباً إلى جنب مع الاستثمارات في رأس المال في قطاعات استراتيجية مثل التصنيع، والتعليم، والرعاية الصحية، والسياحة، والأغذية والمشروبات. انتهت فترة استثمار الصندوق والمؤسسة حالياً بصدد الخروج من الكيانات الأساسية المستثمر فيها أو التحصيل / الاسترداد الكامل للديون المستحقة على المدينين.

**iii. صندوق الاستدامة العالمي:** صندوق مفتوح ومتوافق مع الشريعة الإسلامية يُدار بفاعلية ويركز على المجالات البيئية والاجتماعية، والحوكمة، والاستدامة، ويستهدف الأسهم العالمية المدرجة التي تستخدم مزيحاً من الاستراتيجيات التي تعتمد على ألفا ويبتا عبر أسواق رأس المال.

• **الخدمات الاستشارية للعملاء:** تهدف هذه الخدمات إلى (1) تنفيذ التكاليفات الاستشارية للعملاء وتنميتها وإنجازها بما يوافق استراتيجية المؤسسة المتعلقة بنمو الرسوم، (2) تعزيز نموذج عمل المؤسسة الخاص بإدارة الأصول من خلال تحديد الفرص التجارية الجديدة للشركات، (3) زيادة مضاعف التأثير الإنمائي لمجموع منتجات إدارة الأصول الإسلامية وزيادة الانتشار.

• **وحدة دعم إدارة الأصول** - إدارة التقارير المالية، والعمليات، والدعم التنظيمي والإداري لجميع صناديق وكيانات واستثمارات الإدارة المكلّفة بإدارة الأصول.

## نظرة عامة عن العمليات

### معالم بارزة لعام 2021

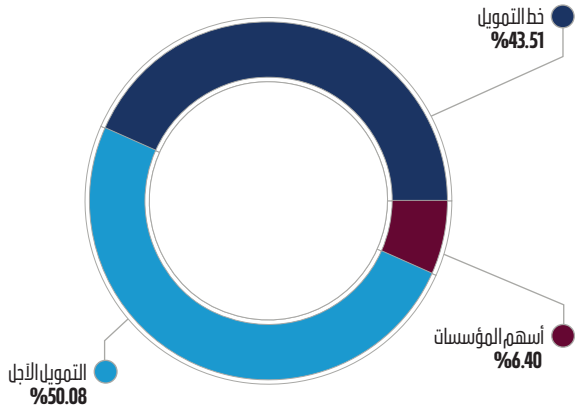
كانت سنة 2021 سنة حاسمة من حيث إنجاز وتنفيذ نموذج العمل الجديد للمؤسسة وهيكلها التنظيمي اللذين أرسيا الأساس لتحوّل المؤسسة وكيفية تنفيذها ولايتها المتعلقة بالقطاع الخاص. وبلغ إجمالي الاعتمادات للسنة 243.60 مليون دولار أمريكي (306.60 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة). وبخصوص عمليات الأعمال الأساسية للمؤسسة، نال التمويل الأجل وخطوط التمويل النصب الأوفر من اعتمادات المؤسسة بحصة 50.08% و43.51% على التوالي وبلغ إجمالي مجمّع مقداره 228.00 مليون دولار أمريكي. ويوافق ذلك التزامنا بتوجيه الموارد لخدمة المستفيدين النهائيين على نحو أفضل، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناعات الشديدة التأثير. وفي الوقت نفسه، استحوذت المشاريع السهميّة على النسبة المتبقية البالغة 6.40% من إجمالي الاعتمادات. وبذلك يبلغ حجم الاعتمادات التراكمية للمؤسسة منذ إنشائها 7.08 مليار دولار أمريكي.

من حيث القطاعات، حُصص ما يقرب من نصف اعتمادات المشاريع الجديدة لهذه السنة للقطاع المالي (49.92%)، في حين ركزت استثمارات القطاع غير المالي على القطاعات الشديدة التأثير، وهي في المقام الأول النقل (20.53%)، والصناعة والتعدين (18.47%)، والبنية التحتية الصحية (11.08%). أما من حيث المناطق، فقد حُصص 31.61% من اعتمادات المشاريع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تليها 30.79% لآسيا، و29.39% لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و6.16% لأوروبا وآسيا الوسطى، والباقي، 2.05% لمشاريع عالمية (متعددة البلدان).

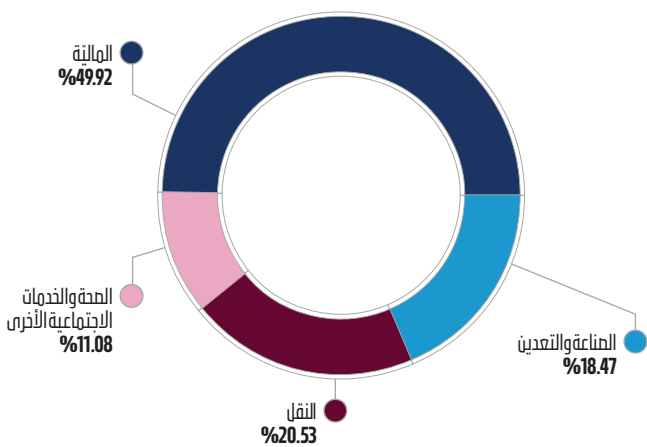
فيما يتعلق بالمصروفات، حُصص إجمالي المصروفات خلال السنة، وهو 208.71 مليون دولار أمريكي، (سنة 2020: 135.48 مليون دولار أمريكي) في المقام الأول للقطاعات الشديدة التأثير، مثل المائيّة (62.25%)، والنقل (19.17%)، والطاقة (13.80%)، والصناعة والتعدين (4.79%)، وعلى العموم، استقرّت نسبة المصروفات إلى الاعتمادات عند 85.68%، وتحسّنت تحسّنا ملحوظا مقارنة بالسنة السابقة (44.18%).

لزيادة تحسين نموذج العمل وضمان الاستدامة المالية، واهلت المؤسسة جهودها الرامية إلى تعزيز أنشطتها المدرة للإيرادات القائمة على الرسوم، فأبرمت ثلاثة عقود حكوك جديدة، إضافة إلى هفتين استثماريتين جديدتين تتضمنان إنشاء نافذتين للصيرفة الإسلامية في السنغال ومالي.

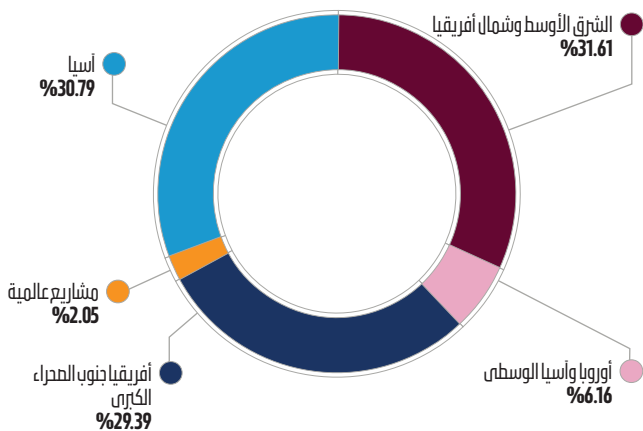
الشكل 1.1: الاعتمادات حسب المنتج: سنة 2021



الشكل 2.1: تخصيص الاعتمادات حسب القطاعات: سنة 2021



الشكل 3.1: الاعتمادات حسب المناطق: سنة 2021





- وأنشئت أيضا منصة Bridge للمساعدة على تقليل الفجوة الرقمية في البلدان الأعضاء وإنشاء منظمة أكثر ابتكارًا وكفاءة واستدامة من الناحية المالية مع شبكة كبيرة من المؤسسات المالية الشريكة بقصد تعبئة موارد إضافية واستثمارات عابرة للحدود.

## معالم بارزة منذ إنشاء المؤسسة

اعتمدت المؤسسة، منذ إنشائها في سنة 1999، نحو 505 مشروع بقيمة 7.08 مليار دولار أمريكي. وتدعم اعتمادات المؤسسة طيفا واسعا من القطاعات، منها المالية، والبنية التحتية، والزراعة، والتصنيع، والطاقة، ولها عمليات استثمارية في 50 بلدا عضوا.

وتشمل اعتماداتنا:

116 مشروع خطوط تمويل بقيمة

**3.05 مليار دولار أمريكي**

228 مشروع تمويل لأجل بقيمة

**2.45 مليار دولار أمريكي**

146 مشروع سهمي بقيمة

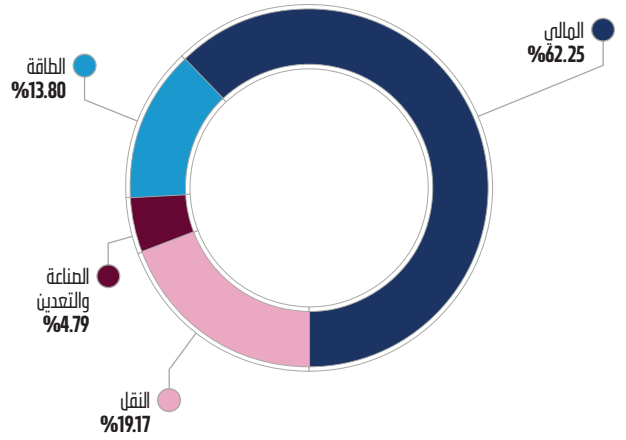
**1.05 مليار دولار أمريكي**

15 مشروع حناديق بقيمة

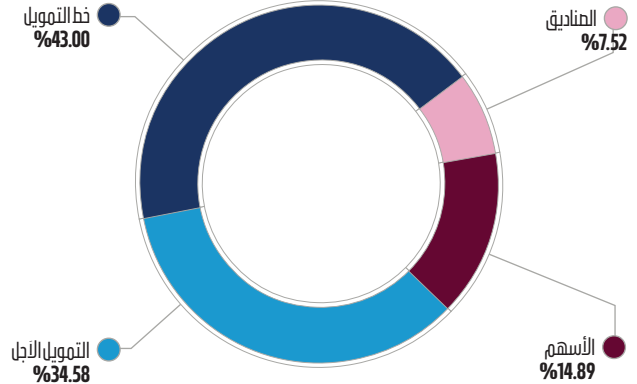
**532.85 مليون دولار أمريكي**

إلى تاريخه، خصص ما نسبته 77.58% من الاعتمادات حتى الآن لتمويل الائتمان (التمويل الأجل وخط التمويل)، تليه المشاركة في حقوق الملكية (أسهم المؤسسات وأسهم الشركات) بنسبة 14.89%، والنسبة الباقية (7.52%) استثمارات في الحناديق.

الشكل 4.1: تخميص المهرجونات حسب القطاعات: سنة 2021

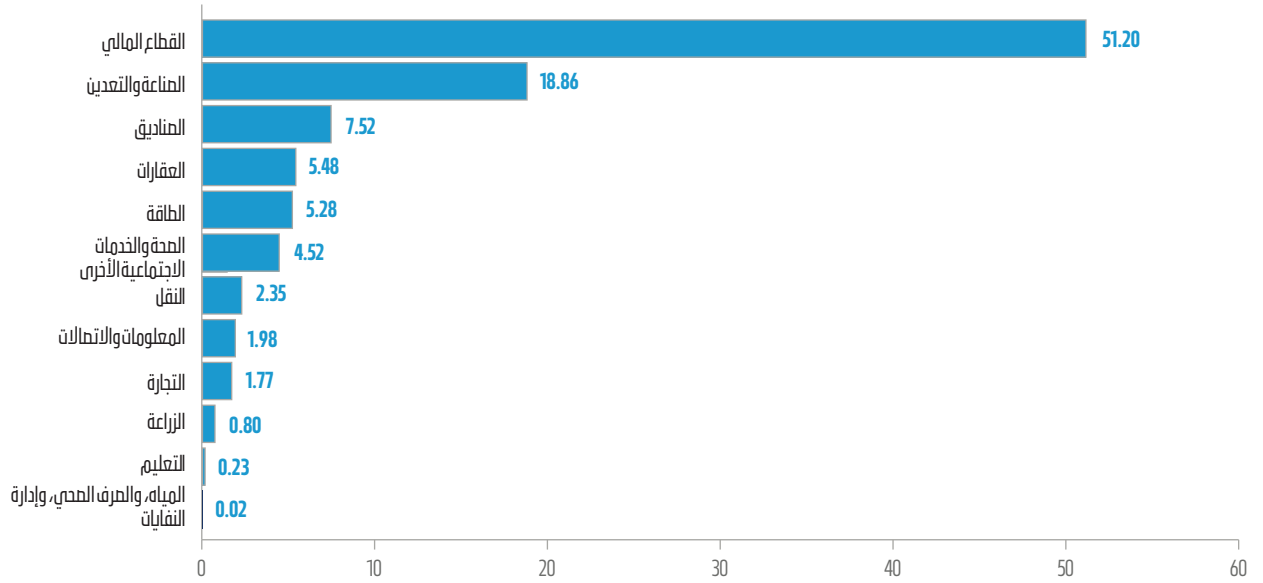


الشكل 5.1: مجموع الاعتمادات حسب المنتجات منذ إنشاء المؤسسة



**أنشئت أيضا منصة Bridge للمساعدة على تقليل الفجوة الرقمية في البلدان الأعضاء وإنشاء منظمة أكثر ابتكارًا وكفاءة واستدامة من الناحية المالية**

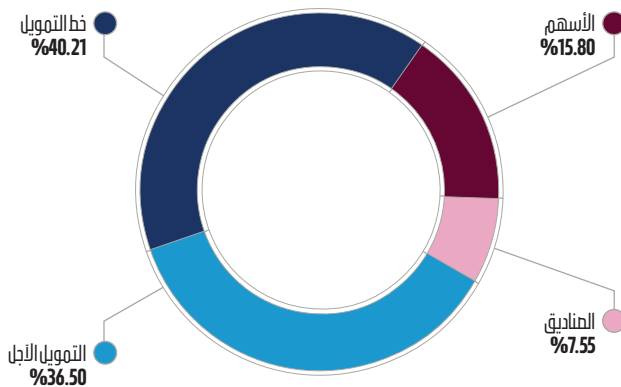




وقد صرفت المؤسسة منذ إنشائها ما يفوق مجموعه 3.75 مليار دولار أمريكي، وتختلف المصروفات حسب المنتجات، إذ تمثل مشاريع خط التمويل والتمويل الأجل النسبة الكبرى (40.21% و36.48% على التوالي). ومثلت عمليات الأسهم 15.76%، تليها الصناديق بنسبة 7.55%.

خُصت الحصة الكبرى من الاعتمادات لقطاع المالية (باستثناء الصناديق)، وهو الوساطة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أي ما يمثل 51.20% من إجمالي الاعتمادات (3.63 مليار دولار أمريكي) حتى الآن. ويستحوذ قطاع الصناعة والتعدين على ثاني أكبر حصة (18.86%) باعتمادات إجمالية بلغت قيمتها 1.34 مليار دولار أمريكي. وتليه الصناديق بنسبة 7.52%، والعقارات، والطاقة، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، والنقل، والمعلومات والاتصالات، والتجارة، بنسبة 21.37% من إجمالي الاعتمادات. وخُصص مبلغ 74.38 مليون دولار أمريكي المتبقي، الذي يمثل 1.05% من الاعتمادات التراكمية، لثلاثة قطاعات اقتصادية هي: الزراعة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات.

الشكل 7.1: مجموع المصروفات حسب المنتجات منذ إنشاء المؤسسة



وتجسد اعتماداتنا أيضًا مدى امتدادنا الجغرافي الواسع. فبطول نهاية سنة 2021، شملت عمليات المؤسسة في مجال الاستثمار 50 بلدا عضوا، إضافة إلى عدد من المشاريع الإقليمية والعالمية الممتدة عبر عدة اقتصادات. وتمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما نسبته 29.35% من إجمالي الاعتمادات، تليها أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 21.35%، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 18.14%، ومنطقة آسيا بنسبة 14.91%. وتمثل حصة المشاريع الإقليمية/العالمية التي تغطي العديد من البلدان في مناطق مختلفة 16.25% من إجمالي الاعتمادات.



تخصت الحصة الكبرى من  
الاعتمادات لقطاع المالية  
(باستثناء الصناديق)، وهو  
الوساطة في تمويل المنشآت  
الصغيرة والمتوسطة، أي ما  
يمثل 51.20% من إجمالي  
الاعتمادات (3.63 مليار دولار  
أمريكي) حتى الآن.





# 2 الأصول السائلة وموارد التمويل



## الأصول السائلة

**تستثمر المؤسسة محفظة أصولها السائلة في عمليات السعر الثابت والمتغير المتوازنة والمتنوعة في أدوات سوق المال قصيرة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والمشاركة في التمويلات المشتركة، والاستثمار في الصكوك الصادرة عن الحكومات و / أو الوكالات الحكومية وجهات الإصدار عالية الجودة.**

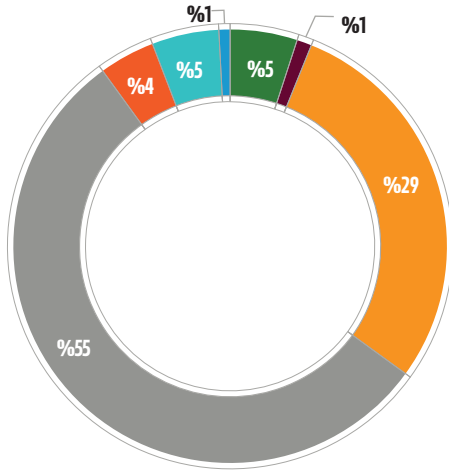
تدير المؤسسة مخاطر السوق المرتبطة بهذه الاستثمارات من خلال تقنيات التحوط المناسبة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، عن طريق توظيف المشتقات، أو تحقيق التحوط الطبيعي عن طريق مواءمة الأصول والمطلوبات بطريقة تجنب عوامل مخاطر السوق.

تستثمر المؤسسة جزءاً كبيراً من سيولتها في أدوات ذات جودة ائتمانية عالية، ونحو 93% من محفظة السيولة موزعة على أصول من الدرجة الاستثمارية انظر الشكل 1.2.

للمؤسسة محفظة أصول سائلة متنوعة جغرافياً تغطي 15 دولة انظر الشكل 2.2.

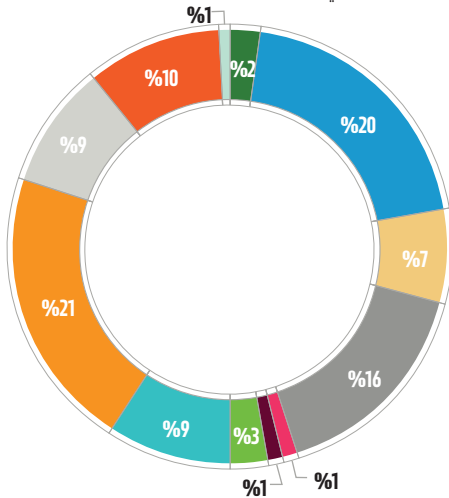
عملت المؤسسة على تحسين فترات الاستحقاق لمحفظة استثماراتها السائلة لتحقيق إدارة حكيمة لميزانيتها العمومية مع توليد عوائد معقولة مع تعديل المخاطر.

الشكل 1.2: موزج التصنيفات



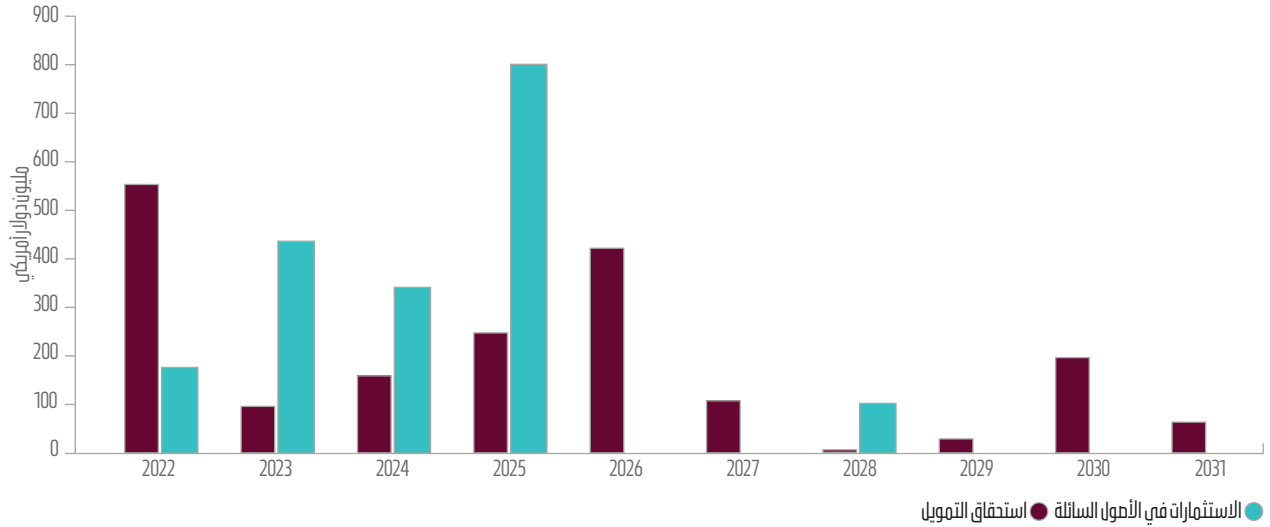
AAA ● AA إلى +AA ● A إلى +A ● BBB إلى +BBB ● BB إلى +BB ● NR ● B إلى +B ● -B

الشكل 2.2: التوزيع الجغرافي



أستراليا ● المملكة العربية السعودية ● الإمارات العربية المتحدة ● قطر ● فوق وطنية ● البحرين ● ماليزيا ● إندونيسيا ● أخرى ● المملكة المتحدة

**تستثمر المؤسسة محفظة أصولها السائلة في عمليات السعر الثابت والمتغير المتوازنة والمتنوعة في أدوات سوق المال قصيرة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.**

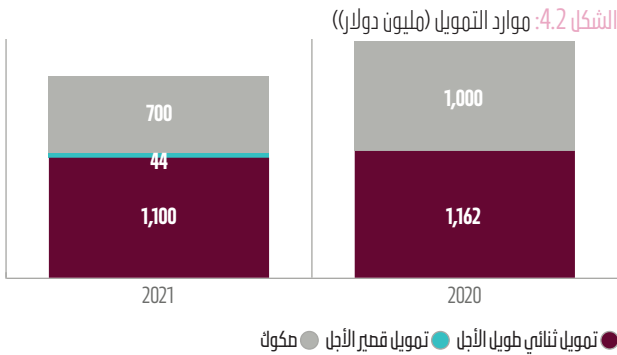


## التمويل

تتمثل المصادر الرئيسية لتمويل المؤسسة في إصدارات الصكوك والتمويل المصرفي. في 31 ديسمبر 2021، بلغت قيمة إصدارات الصكوك الصادرة عن المؤسسة 700 مليون دولار، (600 مليون دولار عامة، و100 مليون دولار خاصة). وسيكون تاريخ استحقاقهما في عام 2025.

من جهة أخرى، بلغت عمليات التمويل الثنائي المصرفي (1.1 مليار دولار أمريكي) وتمويل أسواق المال قصيرة الأجل من البنوك (44 مليون دولار) ما مجموعه 1.14 مليار دولار بنهاية عام 2021 (1.16 مليار دولار أمريكي بنهاية 2020). التسهيلات التمويلية طويلة الأجل مضمونة من بنوك تعمل في مناطق جغرافية مختلفة ولها آجال استحقاق أهلية تتراوح من ثلاث إلى سبع سنوات.

ومن أجل الحفاظ على مبدأ المطابقة، تسعى المؤسسة بشكل رئيسي إلى الحصول على التمويل بالعملية الوظيفية - الدولار الأمريكي، ومقايضة العملات الأخرى بالدولار الأمريكي كما هو مطلوب من قبل وحدات الأعمال لتقليل مخاطر سعر الصرف. كما تحصل المؤسسة على قروض بعملات أخرى مثل اليورو لتدعيم أنشطة واستثمارات المؤسسة.



## أنشطة التمويل في 2021

نجحت المؤسسة في جمع ما يقرب من 437.6 مليون دولار أمريكي من من اثنين من مرافق التمويل الثنائية ومن تسهيلات تمويل النادي الافتتاحي من بنكين دوليين خلال عام 2021 لتلبية متطلبات التشغيل والسيولة السنوية. تمكنت المؤسسة من تأمين أول تمويل لمدة تزيد عن خمس سنوات من خلال إحدى تسهيلات التمويل الثنائية.

في عام 2022، يتطلع فريق التمويل إلى تنويع طول التمويل لتشمل أيضًا التسهيلات البديلة، والتسهيلات بين البنوك، وتسهيلات التمويل الجماعي / النادي، واتفاقيات إعادة الشراء. هذا بالإضافة إلى المنتجات القائمة التي استخدمتها المؤسسة والتي تشمل التسهيلات الثنائية، والصكوك العامة والخاصة.

تتمثل المصادر  
الرئيسية لتمويل  
المؤسسة في إدارات  
البنوك والتمويل المصرفي.





# 3 إدارة المخاطر





- **سياسة كفاية رأس المال:** تتطلب تغطية المخاطر المتعلقة بالأصول في عمليات المؤسسة كافة حداً أدنى معقولاً من رأس المال. ويعرّف معدل كفاية رأس المال للمؤسسة بأنه مجموع حقوق الأعضاء (رأس المال المدفوع زائداً للاحتياطيات) مقسوماً على الأصول المرجحة حسب المخاطر. وتشترط السياسة أن تحافظ المؤسسة على هذا المعدل عند 35% أو أعلى. ويبين الجدول أدناه تفاصيل الأصول المرجحة حسب المخاطر لدى المؤسسة ومعدل كفاية رأس المال (38.6%) في نهاية عام 2021.

**الجدول 1.3:** موجودات المؤسسة المرجحة حسب المخاطر ونسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2021 (مليون دولار أمريكي)

الأصول المرجحة حسب المخاطر	التعريف (مليون دولار أمريكي)	فئة الأصول
967.7	370.5	استثمارات في أسهم
1,240.8	843.4	تمويل لأجل
590.8	1,909.1	موجودات سائلة
2,799.3		إجمالي الأصول المرجحة حسب المخاطر
1,079.3		إجمالي حقوق الأعضاء
38.6%		معدل كفاية رأس المال

- **سياسة السيولة:** يكون الحد الأدنى المعقول من السيولة للعام الواحد معادلاً للنقدية التي ينبغي على المؤسسة الاحتفاظ بها لتلبي جميع التزاماتها دون الحاجة إلى أموال إضافية على مدى الاثني عشر شهراً التالية. ويعرّف صافي النقدية المطلوبة بأنه التدفقات النقدية (الاستردادات، وسداد دفعات رأسمال المؤسسة، وصافي الدخل) ناقصاً النفقات النقدية (المسحوبات والاستردادات).

**تتعرض المؤسسة من خلال أداء مهمتها الإنمائية لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية والتشغيلية. ويتمثل الهدف الرئيسي من إطار إدارة المخاطر بالمؤسسة في تحديد هذه المخاطر، وقياسها، ورصدها، ومراقبتها. ويتألف هذا الإطار من حوكمة المخاطر، والسياسات، والمناهج، والعمليات.**

## حوكمة المخاطر

يمارس مجلس إدارة المؤسسة ولجان المجلس أعلى درجات الاشراف على المخاطر الكبرى في عمليات المؤسسة. وتشرف لجنة الإدارة للمؤسسة، التي يرأسها الرئيس التنفيذي والمدير العام، على المسائل المتعلقة بالمخاطر على مستوى المؤسسة كافة، كما تقر جميع سياسات المخاطر ومبادئها التوجيهية وتقدمها إلى الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة لاعتمادها. وتعدّ لجنة الاستثمار أعلى هيئة لقرارات الاستثمار داخل المؤسسة، وتشمل مسؤولياتها المعاملات الجديدة والحالية، علاوة على التسويات. أما لجنة الأصول والمطلوبات فتشرف على جميع المخاطر الخاصة بميزانية المؤسسة المالية وإدارة الأصول السائلة وعمليات التمويل. تركز لجنة متابعة الأسهم على المتابعة، والتقييم، وإعداد التقارير (بما في ذلك قياس / تحليل الأداء) لاستثمارات الأسهم ومحفظة الصناديق.

## سياسات المخاطر ومبادئها التوجيهية

إدارة المخاطر مسؤولة عن إعداد وتحديث سياسات المؤسسة ومبادئها التوجيهية المتعلقة بالمخاطر. ويعتمد مجلس إدارة المؤسسة سياسات المخاطر كافة بعد أن تجيزها لجان مختلفة مبنية عن المجلس وعن الإدارة، بما في ذلك لجنة المراجعة المبنية عن المجلس ولجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر للمجموعة ولجنة الأصول والمطلوبات. وتوجز سياسات المخاطر ومبادئها التوجيهية الرئيسية على النحو التالي:

**الجدول 2.3:** تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والأسهم في نهاية عام 2021  
(مليون دولار أمريكي)

نوع المعاملة	التعرض (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية لإجمالي التعرض
خطوط تمويل للبنوك	324.6	10.6%
تمويل لأجل	470.3	15.4%
سيولة	1,909.1	62.3%
مجموع فرعي: تعرض لمخاطر ائتمانية	2,703.9	88.3%
استثمارات في أسهم	283.4	9.3%
مناذيق	75.9	2.5%
مجموع فرعي: تعرض لمخاطر أسهم	359.3	11.7%
<b>المجموع</b>	<b>3,063.2</b>	<b>100.0%</b>

## مخاطر الائتمان والأسهم

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم في حالة تخلف مقترض أو طرف مقابل عن الوفاء بالتزاماته المالية للمؤسسة. أما مخاطر الأسهم فهي المخاطر التي تنجم عن تغيرات في سعر السوق أو التقييم العادل لأسهم المؤسسة. ويُعدّ هذا التقييم حساساً لجملة من العوامل تشمل مستجدات الاقتصاد الكلي وأداء الإدارة وديناميكية العرض والطلب والمخاطر السياسية والتقلبات في أسعار الصرف. ويتعيّن على المؤسسة إلحاق تصنيف ائتماني داخلي لكل معاملة تمويل، وأيضاً لكل طرف مقابل من أطراف الخزانة، إذا لم يتوفر تصنيف عام من أي من وكالات التصنيف الدولية الكبرى. وتستخدم المؤسسة منهجاً للتصنيف الائتماني جرى تطويره داخلياً وهو متوائم مع أساليب التصنيف التي تتبعها وكالات التصنيف الدولية الكبرى. وتتألف هذه المنهجية من أربعة نماذج لتصنيف التعرض للتمويل السيادي والمؤسسي وتمويل المؤسسات المالية وتمويل المشروعات. ويشمل مقياس المؤسسة الداخلي للتصنيف الائتماني 21 فئة مناظرة لفئات وكالات التصنيف الدولية. وتدير المؤسسة ثلاثة مصادر رئيسية لمخاطر الائتمان: (1) خطوط التمويل (2) والتمويل لأجل (3) المعاملات مع المؤسسات المالية ذات الصلة بأنشطة إدارة السيولة والأصول والمطلوبات. وتدار هذه المخاطر ضمن إطار متكامل من المبادئ التوجيهية لتقييم المخاطر التي تشمل تمويل المشروعات، وتمويل الشركات، والمؤسسات المالية، والمبادئ التوجيهية للاستثمار. ويعرض الجدول أعلاه مخاطر الائتمان واستثمارات الاسهم الرئيسية في عمليات المؤسسة.

**سياسة إدارة مخاطر الخزانة:** تُدار جميع استثمارات الخزانة وعمليات الاقتراض وفقاً لأحكام هذه السياسة، والتي تضع حدوداً معقولة على مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التركيز ومخاطر السيولة. والمقياس الأساسي للمخاطر السوقية هو المدة الزمنية، التي يبلغ أقصاها 3 سنوات. وينبغي أن تحافظ المؤسسة أيضاً على متوسط تصنيف ائتماني لمحفظة السيولة عند A3-/A.

**سياسة إدارة الأصول والمطلوبات:** سياسة إدارة الأصول والمطلوبات: يوجب مبدأ مطابقة التمويل الوارد في هذه السياسة على المؤسسة أن تطابق الأصول والمطلوبات من حيث العملات ومعدل العائدات. وعليه، تمويل المؤسسة موجوداتها ذات المعدلات المتغيرة بمطلوبات ذات معدلات متغيرة، والعكس بالعكس بالنسبة للموجودات ذات المعدلات الثابتة. ولا تمويل المؤسسة استثمارات الأسهم، إلا باستخدام رأسمال المؤسسة دون استثناء. ولضمان المرونة في عمليات التمويل، تستخدم المؤسسة المشتقات المالية على أساس التحوط الكامل لتحويل أساس العملات ومعدلات الأرباح لمطلوباتها لتتماشي مع موجوداتها. وبموجب سياسة إدارة الأصول والمطلوبات، تكون أولوية التمويل من رأسمال حقوق الأعضاء كما يلي: (1) استثمارات الأسهم، (2) والأصول السائلة في محفظة السيولة الأساسية.

**سياسة إدارة تعرض مخاطر الائتمان:** تُدار مخاطر الائتمان والتركز من خلال مجموعة متنوعة من الحدود الاستراتيجية والاحترازية تشمل فئة الأصول والدولة والقطاع والملتزم الفردي وشركة المجموعة.

**سياسة مكافحة غسيل الأموال والتحصلي لتمويل الإرهاب:** تدير المؤسسة مخاطر استغلالها ممراً لأنشطة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال وضع معايير ضرورية وتنفيذ وسائل حماية مصممة لدرء مثل هذه الأنشطة. وتطبق هذه السياسة على جميع العمليات التجارية الخاصة بالمؤسسة. وقد نُفذ عدد من العمليات في هذا الصدد، بما في ذلك الحصول على معلومات "اعرف عميلك" من الطرف المقابل واستعراضها. وتلتزم المؤسسة المششورة من مكتب الالتزام لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية وتنسق معه فيما يتعلق بأي مسائل ذات صلة بمكافحة غسيل الأموال ومعرفة العميل والنزاهة.

الجدول 3.3: مخاطر الائتمان في محفظة العمليات حسب الدولة في نهاية عام 2021  
(مليون دولار أمريكي)

الدولة	التعرض (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية لإجمالي التعرض
السعودية	139.5	12.1%
ماليزيا	134.6	11.7%
مصر	79.7	6.9%
باكستان	72.2	6.3%
المملكة العربية السعودية	71.9	6.2%
بنغلادش	63.1	5.5%
كوت ديفوار	56.1	4.9%
أوزبكستان	49.5	4.3%
موريتانيا	48.0	4.2%
تونس	44.7	3.9%
السودان	41.7	3.6%
تركيا	40.0	3.5%
الكويت	40.0	3.5%
نيجيريا	35.9	3.1%
المالديف	28.5	2.5%
هالي	25.9	2.2%
الأردن	23.8	2.1%
طاجيكستان	14.6	1.3%
إقليمى	39.1	3.4%
أخرى	105.4	9.1%
<b>المجموع</b>	<b>1,154.1</b>	<b>100.0%</b>

## مخاطر الائتمان والأسهم في محفظة العمليات

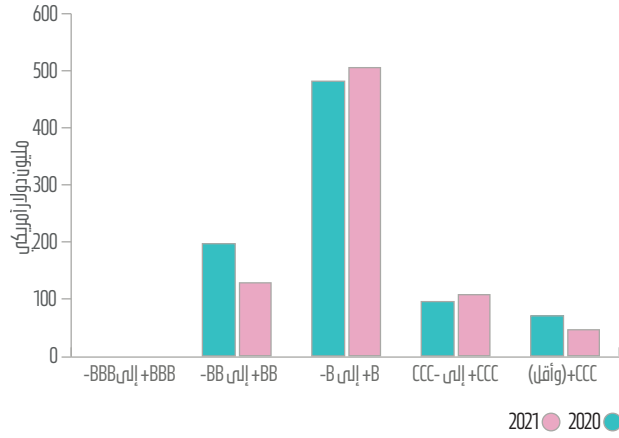
تخضع جميع المعاملات الجديدة للتمويل والاستثمارات في الأسهم لعملية الاعتماد الائتماني للمؤسسة، التي تتضمن جولتين للمراجعة تشارك فيهما إدارة المخاطر ولجنة الاستثمار: المراجعة الأولية والمراجعة النهائية. ففي مرحلة المراجعة الأولية، يتمثل الهدف الأساسي للتقييم، في التأكد من توافق العملية بصورة عامة مع استراتيجية ومبادئ المؤسسة الإنمائية والتشغيلية والمالية والنزاهة وإدارة المخاطر. وعقب المراجعة الأولية والإجازة التي تضطلع بهما لجنة الاستثمار، يُجري فحصاً تفصيلياً ناف للجهالة، وتُعرض النتائج على لجنة الاستثمار للمراجعة النهائية. كما تُعرض كل العمليات التي تزيد عن 30 مليون دولار (50 مليون دولار كحد أقصى) على اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة لاعتمادها.

وعقب الاعتماد، تُرصد حالات التعرض وفقاً لعملية المؤسسة الخاصة بإدارة الائتمان ورحده. وتُراجع جميع المعاملات سنوياً، أو في حالة المعاملات تحت قائمة المراقبة أو المتعثرة، تكون المراجعة فطرية أو شهرية. وتقع مسؤولية رصد المعاملات على إدارة العمليات، إلى جانب الإشراف من إدارة المخاطر ولجنة الاستثمار. وفي هذه المراجعة، تُقيم المؤسسة التقدم الذي يحرز في التنفيذ والأثر الإنمائي وعوامل المخاطر الرئيسية وتحديث التصنيف الائتماني وتقييم الأسهم والمخصصات، حسب مقتضى الحال.

ويبين الجدولان التاليان معلومات تفصيلية عن مخاطر الائتمان في محفظة العمليات حسب الدولة والقطاع وفئة تصنيف المخاطر.

**مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم في حالة تخلف مقترض أو طرف مقابل عن الوفاء بالتزاماته المالية للمؤسسة.**

القطاع	التعرض (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية لإجمالي التعرض
مؤسسات مالية	218.5	60.8%
صناديق	75.9	21.1%
التمويل العقاري	40.3	11.2%
الصناعة والتعدين	7.4	2.1%
مواد البناء	6.4	1.8%
الزراعة	2.7	0.8%
الرعاية الصحية وخدمات اجتماعية أخرى	0.0	0.0%
أخرى	8.1	2.2%
<b>المجموع</b>	<b>359.3</b>	<b>100.0%</b>



متوسط تصنيف المخاطر المرجحة لمحفظة السيولة في نهاية عام 2021 "A-"، وهذا متوافق مع السياسة المعتمدة لإدارة مخاطر الخزانة. ويستعرض الجدول 5.3 معلومات تفصيلية عن محفظة المؤسسة للسيولة عند نهاية عام 2021 حسب الدول.

تم تحديد حد التعرض الفردي للطرف المقابل الذي يغطي استثمارات الصكوك، وودائع أسواق المال، وحرف العملات الأجنبية ومعاملات المشتقات، عند أقل من 10% من محفظة السيولة المتوقعة للمؤسسة، أو 20% من رأس مال الطرف المقابل، أو 12.5% من إجمالي حقوق الملكية للمؤسسة للأطراف المقابليين المصنفين A- أو أفضل. بالنسبة للأطراف المقابليين المصنفين من BBB+ إلى BBB-، يكون أقل من 7.5% من محفظة السيولة المتوقعة للمؤسسة، أو 20% من رأس مال الطرف المقابل، أو 8.5% من إجمالي حقوق الملكية للمؤسسة.

## المخاطر الائتمانية في المشتقات المالية

بلغ إجمالي المعاملات المستحقة للمشتقات المتوافقة مع مبادئ الشريعة في نهاية عام 2021، والتي شملت العقود للعملات الأجنبية، ومبادلات معدلات الأرباح، ومبادلات معدل الأرباح من العملات، 475.4 مليون دولار أمريكي. ومما يتسق مع سياسة إدارة الأصول والمطلوبات، التي تشير إلى أن هذه المعاملات يجب تنفيذها للتحوط من مخاطر معدل الصرف ومعدل الأرباح في موجودات المؤسسة ومطلوباتها. وتتضمن

**محفظة التمويل:** في نهاية عام 2021، بلغ إجمالي محفظة المؤسسة للتمويل 794.9 مليون دولار أمريكي وتشمل خطوط التمويل (40.8%)، والتمويل لأجل (59.2%)، وبلغ متوسط تصنيف المخاطر المرجح لمحفظة التمويل B/B2 في نهاية عام 2021.

**محفظة استثمارات الأسهم المباشرة:** في نهاية عام 2021، بلغ إجمالي محفظة استثمارات الأسهم المباشرة 359.3 مليون دولار أمريكي شاملاً 36 عملية في قطاعات متنوعة منها المؤسسات المالية (81.9%)، والتمويل العقاري (11.2%)، والصناعة (2.1%)، و مواد البناء (1.8%)، والزراعة (0.8%)، وعمليات أخرى (2.2%).

**محفظة الاستثمار في الصناديق:** في نهاية عام 2021، بلغ إجمالي محفظة الاستثمار في الصناديق 75.9 مليون دولار أمريكي، شملت أساساً الصناديق التالية: صندوق لابوان لإدارة الأصول (31.1 مليون دولار أمريكي)، وصندوق المؤسسة لأسواق المال لابوان (24.9 مليون دولار)، وصندوق نمو التمويل الإسلامي (14.6 مليون دولار)، وصندوق ثمار للاستثمار (4.1 مليون دولار أمريكي)، والصندوق السعودي للشركات الصغيرة والمتوسطة (0.9 مليون دولار)، وكورولوس (0.3 مليون دولار أمريكي).

**مخاطر الائتمان في عمليات الخزانة:** تستثمر المؤسسة في محفظة المؤسسة للسيولة وفقاً لهدف أساسي يتمثل في السلامة والسيولة. وفي نهاية عام 2021، بلغ حجم محفظة الاستثمار 1.909 مليون دولار أمريكي، وتشمل النقد (2.7%)، وودائع مصرفية (17.9%)، وصكوك (79.4%). وكان

الجدول 5.3: محفظة المؤسسة للسيولة حسب الدول في نهاية عام 2021  
(مليون دولار أمريكي)

الدولة	المبلغ	النسبة المئوية
المملكة العربية السعودية	399.2	20.9%
الإمارات العربية المتحدة	375.1	19.7%
قطر	315.4	16.5%
البحرين	252.4	13.2%
إندونيسيا	171.0	9.0%
فوق وطنية	126.1	6.6%
الكويت	112.5	5.9%
ماليزيا	50.0	2.6%
المملكة المتحدة	44.0	2.3%
عمان	16.7	0.9%
أستراليا	15.0	0.8%
أخرى	31.4	1.6%
<b>المجموع</b>	<b>1,909</b>	<b>100.0%</b>

الأطراف المقابلة في السوق لهذه المعاملات: ستاندرد تشارترد بنك، وبنك الإمارات دبي الوطني، وسي أي إم بي إسلاميك، وإتش إس بي سي، والقرض الفلاحي.

## مخاطر السوق

تتعلق مخاطر السوق بالخسائر المحتملة من تعرضات المؤسسة للمخاطر الناجمة عن تذبذبات في أسعار السوق أو تغيرات في التقييم العادل. وتشمل المصادر الرئيسية لمخاطر السوق في عمليات المؤسسة مخاطر معدل هامش الربح، ومخاطر أسعار العملات، ومخاطر الأسهم. وتقتضي سياسة إدارة الأصول والمطلوبات، التي اعتمدها مجلس الإدارة، أن تلتزم المؤسسة بمبدأ التمويل المطابق في إدارة موجوداتها ومطلوباتها. وعليه، تتكفل المؤسسة بتطابق أساس أسعار السوق والعملات لجميع الأصول الممولة بقروض مع تلك الملحقه بالمطلوبات التي تستند إليها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تسمح هذه السياسة بأي وضع عملات مفتوح في ميزانية المؤسسة. ويضمن مبدأ التمويل المطابق بقاء هامش دخل المؤسسة ثابتاً بصورة كبيرة بحرف النظر عن التقلبات في أسعار السوق وأسعار الصرف. توافق محفظة التمويل لأجل بالكامل ومحاظ السيولة الممولة بالديون حالياً مع مبدأ التمويل المطابق.

ويتعلق المصدر الرئيسي لمخاطر السوق في محفظة الخزنة للمؤسسة بالأصول السائلة الممولة من صناديق الأسهم. وتدير المؤسسة مخاطر أسعار السوق هذه بوضع حد زمني متحفظ يبلغ ثلاث سنوات.

تتعلق مخاطر السوق  
بالخسائر المحتملة من  
تعرضات المؤسسة للمخاطر الناجمة  
عن تذبذبات في أسعار السوق أو  
تغيرات في التقييم العادل.







ولقد أدى التركيز على أداء الشركات المستثمر فيها وتحسين أداء مشاريع محددة إلى مكاسب غير محققة في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم وعكس انخفاض القيمة المتعلق بمشاريع التمويل لأجل للسنة المالية 2021. حققت المؤسسة ربحاً هامياً بقيمة 8.61 مليون دولار في عام 2021، مقارنة بخسارة بنحو 15.23 مليون دولار في عام 2020. وتعزى هذه النتيجة بشكل أساسي إلى أداء محفظة الأسهم، يتم عرض الإيرادات من عمليات التمويل الأساسية وتمويل المرابحة بالتفصيل في الجدول أدناه.

**تغطي عمليات المؤسسة العديد من الدول الأعضاء مما يعرضها للكثير من التحديات والعوامل المؤثرة. ولا شك أن تقلبات أسعار الصرف، والتطورات الجيوسياسية، وأداء بعض القطاعات والشركات المستثمر فيها تؤثر بشكل مباشر على النتائج المالية للمؤسسة.**

الجدول 1.4: تغير الإيرادات من عمليات التمويل الأساسية: 2020 مقابل 2021

%	مليون دولار أمريكي			الدخل
	التغير	2021	2020	
				<b>الدخل من الاستثمار</b>
				ودائع سلعية لدى بنوك ومؤسسات أخرى
(38.51)	(2.85)	4.55	7.40	دخل من هوك
(67.23)	(44.65)	21.76	66.41	تمويل بالمرابحة
(50.73)	(1.74)	1.69	3.43	تمويل البيع لأجل
(19.35)	(3.84)	16.01	19.85	استهنام
(13.65)	(0.15)	0.95	1.10	استثمارات في أسهم
(161.61)	29.59	11.28	(18.31)	إجارة منتهية بالتملك
25.60	8.22	40.33	32.11	استهلاك موجودات إجارة
30.39	(6.27)	(26.90)	(20.63)	
	-			
(23.74)	<b>(21.69)</b>	<b>69.67</b>	<b>91.36</b>	<b>إجمالي الدخل المتوافق مع الشريعة الإسلامية</b>
				مخصصات
(114.75)	31.97	4.11	(27.86)	تكاليف تمويل
(21.50)	8.18	(29.87)	(38.05)	
				<b>مصادر دخل أخرى</b>
				رسوم استشارات
797.18	5.66	6.37	0.71	رسوم إدارية
(10.27)	(0.38)	3.32	3.70	رسوم إدارة موجودات
(8.57)	(0.12)	1.28	1.40	مكاسب القيمة العادلة على المشتقات
(131.40)	(1.13)	(0.27)	0.86	
60.42	<b>4.03</b>	<b>10.70</b>	<b>6.67</b>	<b>إجمالي مصادر الدخل الأخرى</b>
70.02	<b>22.49</b>	<b>54.61</b>	<b>32.12</b>	<b>إجمالي الدخل</b>

مليون دولار أمريكي					قائمة الدخل	
2021	2020	2019	2018	2017	الدخل:	
<b>الدخل من الاستثمار:</b>						
4.55	7.40	15.73	13.69	8.23	ودائع سلعية (خزائنة)	
21.76	66.41	49.09	12.24	14.71	دخل من المكوك	
1.69	3.43	11.61	13.53	12.05	تمويل بالمرابحة	
16.01	19.85	26.23	30.90	17.58	تمويل البيع لأجل	
0.95	1.10	1.17	0.90	0.60	استهلاك	
11.28	(18.31)	(107.19)	(241.96)	(87.24)	استثمارات في أسهم	
40.33	32.11	32.73	32.73	41.91	إجارة منتهية بالتملك	
(26.90)	(20.63)	(19.00)	(24.62)	(31.74)	استهلاك موجودات الإجارة	
69.67	91.36	10.37	(162.59)	(23.90)	إجمالي الدخل المتوافق مع الشريعة الإسلامية	
	-	-	-	-		
0.01	0.09	0.32	0.06	0.39	ودائع غير متوافقة مع الشريعة	
(0.01)	(0.09)	(0.32)	(0.06)	(0.39)	منقولة إلى صندوق التضامن بالمؤسسة	
<b>69.67</b>	<b>91.36</b>	<b>10.37</b>	<b>(162.59)</b>	<b>(23.90)</b>	<b>إجمالي دخل الاستثمار</b>	
4.11	(27.86)	(14.89)	(79.33)	(17.74)	مخضبات	
(29.87)	(38.05)	(57.68)	(58.19)	(36.54)	تكاليف تمويل	
6.37	0.71	1.76	0.68	2.32	رسوم استشارات	
3.32	3.70	2.79	7.61	7.81	رسوم إدارية	
-	-	-	-	-	فروق عملات	
1.28	1.40	0.37	1.58	3.46	رسوم مقارب صندوق الاستثمار/أخرى	
(0.27)	0.86	4.99	8.06	2.65	مكاسب القيمة العادلة على المشتقات	
<b>10.70</b>	<b>6.67</b>	<b>9.91</b>	<b>17.93</b>	<b>16.24</b>	<b>إجمالي الدخل من مصادر أخرى</b>	
<b>54.61</b>	<b>32.12</b>	<b>(52.29)</b>	<b>(282.18)</b>	<b>(61.94)</b>	<b>إجمالي الدخل</b>	
					النفقات	
(39.50)	(38.71)	(40.91)	(34.91)	(36.24)	تكلفة الموظفين	
(6.45)	(8.53)	(12.53)	(8.87)	(8.70)	نفقات إدارية أخرى	
(0.05)	(0.11)	(0.12)	(0.14)	(0.14)	استهلاك	
<b>(46.00)</b>	<b>(47.35)</b>	<b>(53.56)</b>	<b>(43.92)</b>	<b>(45.08)</b>	<b>إجمالي النفقات</b>	
<b>8.61</b>	<b>(15.23)</b>	<b>(105.85)</b>	<b>(326.10)</b>	<b>(107.02)</b>	<b>هامشي الدخل</b>	

يعكس الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر التسهيلات التمويلية المنخفضة القيمة تقدير الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل المخصومة بمعدل الربح الفعلي لأصل التمويل.

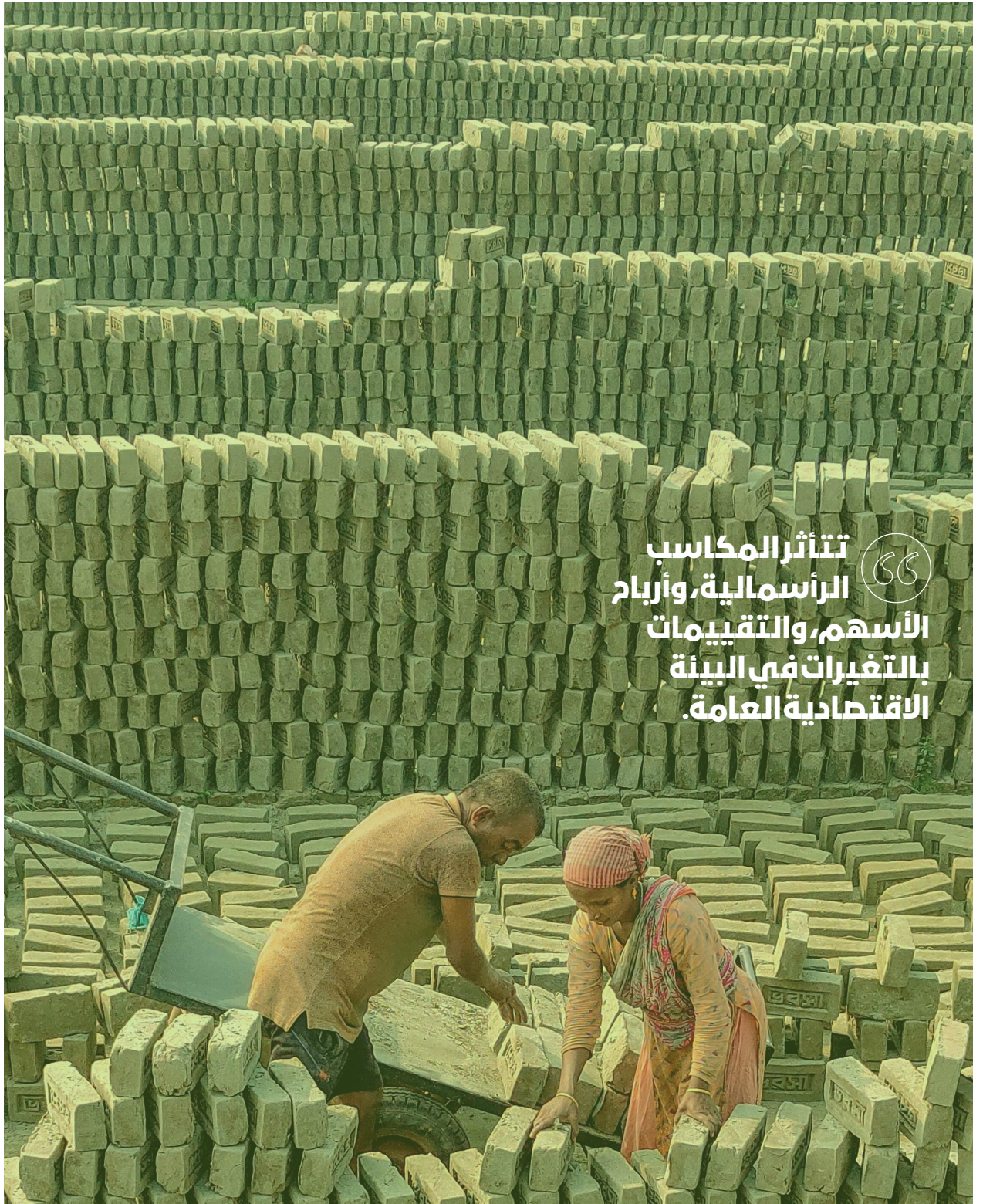


بيان المركز المالي					مليون دولار أمريكي
2021	2020	2019	2018	2017	
<b>الأصول:</b>					
158.65	305.06	98.85	662.85	517.53	النقد وما يعادله
198.07	526.85	283.20	115.29	145.66	ودائع سلعية في بنوك
15.85	21.07	21.49	22.88	18.57	استثمار
120.43	108.77	220.88	293.59	307.15	تمويل بالمرابحة
307.57	359.29	455.47	509.56	410.14	بيع أجل وخطوط تمويل
1,536.40	1,357.10	798.79	753.25	633.44	استثمار في حكومة/وسندات قابلة للتسويق
359.27	322.13	349.12	462.28	695.03	استثمار في أسهم
220.68	218.14	211.54	162.16	141.64	إجارة منتهية بالتمليك
47.66	49.25	89.54	88.76	131.15	أرصدة مستحقة وموجودات أخرى
0.30	0.17	0.21	0.21	0.35	أثاث وسيارات ومعدات
<b>2,964.88</b>	<b>3,267.83</b>	<b>2,529.09</b>	<b>3,070.83</b>	<b>3,000.66</b>	<b>إجمالي الأصول</b>
<b>مطلوبات وحقوق الأعضاء:</b>					
<b>مطلوبات</b>					
83.98	107.53	78.98	46.30	59.64	مستحقات ومطلوبات أخرى
1.22	1.20	1.25	0.99	1.04	مندوق التضامن
85.20	108.73	80.23	47.29	60.68	<b>إجمالي المطلوبات</b>
<b>قروض طويلة الأجل</b>					
1,800.33	2,163.65	1,481.97	2,019.55	1,877.48	قروض وكالة / طويلة الأجل
<b>حقوق الأعضاء</b>					
1,582.92	1,525.45	1,394.38	1,310.93	1,047.41	رأس المال المدفوع
(503.57)	(530.00)	(427.49)	(306.94)	15.10	احتياطيات (طاهفي)
<b>1,079.35</b>	<b>995.45</b>	<b>966.89</b>	<b>1,003.99</b>	<b>1,062.51</b>	<b>إجمالي حقوق الأعضاء</b>
<b>2,964.88</b>	<b>3,267.83</b>	<b>2,529.09</b>	<b>3,070.83</b>	<b>3,000.67</b>	<b>إجمالي المطلوبات وحقوق الأعضاء</b>

يعتمد تقييم كفاية الاحتياطيات مقابل الأصول التمويلية بشكل كبير على تقدير الإدارة لعوامل مثل تقييمها للقدرة المالية للأطراف المقابلة، والتركيز الجغرافي، والصناعة، والظروف الإقليمية والاقتصاد الكلي، والاتجاهات التاريخية. ويتم احتساب الاحتياطي مقابل الخسائر لكل طريقة تمويل ويتم خصمه من فئة الأصول ذات الصلة في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الزيادة أو النقص في مستوى الاحتياطي في بيان الدخل كمخصص انخفاض في قيمة أصول التمويل.

## احتياطي مقابل الخسائر على تسهيلات التمويل

تعتبر المؤسسة أن التسهيلات التمويلية قد انخفضت قيمتها عندما، بناءً على المعلومات والأحداث الحالية، يكون من المحتمل ألا تتمكن المؤسسة من تحصيل جميع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للتسهيل. ويعكس الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر التسهيلات التمويلية المنخفضة القيمة تقدير الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل المخصومة بمعدل الربح الفعلي لأجل التمويل.



تتأثر المكاسب  
الرأسمالية، وأرباح  
الأسهم، والتقييمات  
بالتغيرات في البيئة  
الاقتصادية العامة.



## لمحة عامة

تؤثر بيئة السوق بشكل كبير على الأداء المالي للمؤسسة. وفيما يلي بيان بالعناصر الرئيسية لصافي الدخل للمؤسسة، والتأثيرات على مستوى صافي الدخل وتقلبه من عام لعام:

- **الدخل من محفظة استثمارات الأسهم:** المناخ العالمي للأسواق الناشئة، تقلبات العملة والأداء المحدد للشركة لاستثمارات الأسهم، تتأثر المكاسب الرأسمالية، وأرباح الأسهم، والتقييمات بالتغيرات في البيئة الاقتصادية العامة. أثرت تحركات العملات الأجنبية، وعوامل الشركة والقطاع في أسواقنا الرئيسية على الأداء المالي لمحفظة الاستثمار في الأسهم.
- **الدخل من التمويل:** عادة ما تؤثر ظروف السوق، والمنافسة، وتقلبات معدل الربح على العائد من أصول التمويل.
- **الأرباح والخسائر من الأدوات المالية المحتسبة بالقيمة العادلة:** الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للقروض، واستثمارات الحكوك، وأدوات المشتقات المرتبطة بها التي تعتمد جزئياً على البيئة العالمية.
- **مخصصات محفظة التمويل:** قد تؤثر البيئة الجيوسياسية، والنمو الاقتصادي البطيء على قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم في الوقت المناسب.
- **تكلفة التمويل:** الحاجة للمحافظة على قدر معين من السيولة، إلى جانب توسيع حضور المؤسسة في الدول الأعضاء تتطلب المزيد من الموارد مع ما تتضمنه من تكاليف.

## تقييم الأدوات المالية غير المدرجة بالسوق

تدرج المؤسسة جميع استثمارات الأسهم، والأدوات المالية المشتقة، وسندات تداول الأصول السائلة، والقروض المحددة. وجميع الأدوات المالية مصنفة ومحتسبة بالقيمة العادلة على أساس تسلسل هرمي للقيمة العادلة وضعته المعايير المحاسبية لقياسات القيمة العادلة، وحالات الإفصاح، كما هو مفصل أكثر في إيضاحات القوائم المالية الموحدة للمؤسسة لعام 2021.

وتُقيّم العديد من الأدوات المالية للمؤسسة المقيدة بالقيمة العادلة على أساس أسعار السوق المعلنة غير المعدلة، أو باستخدام نماذج بحيث تكون الافتراضات والمدخلات قابلة للملاحظة من الأسواق. وتقدر القيمة العادلة للأدوات المالية التي تقيم باستخدام نماذج تقييم عندما تكون الافتراضات والمدخلات الهامة غير قابلة للملاحظة في السوق. وهذه القيم تقدر عموماً باستخدام نماذج تسعير معقدة لصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التقديرية. وتضع الإدارة العديد من الافتراضات في استحداث نماذج التسعير، بما في ذلك تقييم الوضع المالي، والتوقعات المستقبلية للطرف المقابل، ومعدلات الخصم المناسبة، ومعدلات الربح، والتقلبات ذات الصلة، والحركة المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن التغيرات في الافتراضات يمكن أن يكون لها أثر كبير على المبالغ المدرجة في الأصول والمطلوبات، والأرباح والخسائر غير المحققة المتعلقة بها والمدرجة في قائمة الدخل. وتؤثر حسابات القيمة العادلة على كل من شريحتي خدمات الاستثمار، والخزائن في المؤسسة.

**الدخل من الإجارة المنتهية بالتمليك**

ارتفع الدخل من الإجارة بنسبة 16.94% في عام 2021 مقارنة بعام 2020. ويرجع هذا الارتفاع على التحسن الملحوظ في بعض أصول الإجارة المتعثرة خلال العام المالي 2021.

**الدخل من تمويلات المرابحة**

انخفض الدخل من تمويل المرابحة بمقدار 1.74 مليون دولار أمريكي (50.72%)، من 3.43 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 1.69 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وارتفع صافي أصول المرابحة من 108.77 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 120.43 مليون دولار أمريكي في عام 2021 بسبب المصروفات خلال الفترة.

**الدخل من تمويلات البيع لأجل**

انخفض الدخل من عمليات البيع لأجل بنسبة 19.36% من 19.85 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 16.01 مليون دولار أمريكي في عام 2021. كما انخفضت أصول البيع لأجل من 359.29 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 307.57 مليون دولار أمريكي في عام 2021 بسبب عمليات السداد التي تجاوزت المصروفات.

**الدخل من الخدمات الاستشارية**

ارتفع الدخل من الخدمات الاستشارية من 0.71 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 6.37 مليون دولار في عام 2021، أي بارتفاع بقيمة 5.66 مليون دولار. ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع عدد عمليات الخدمات الاستشارية خلال 2021 مقارنة مع 2020.

**الدخل من الرسوم الإدارية**

بلغت قيمة الرسوم الإدارية 3.32 مليون دولار أمريكي في عام 2021، مسجلة انخفاضاً بنسبة 10.27% عن عام 2020. كما انخفضت رسوم المضارب بنسبة 8.57% من 1.40 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 1.28 مليون دولار أمريكي في عام 2021. ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف أداء الصناديق المدارة.

**مكاسب القيمة العادلة على المشتقات**

انخفضت مكاسب القيمة العادلة للمشتقات من 0.86 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 0.27 مليون دولار أمريكي في عام 2021 نتيجة تأثير خسائر صرف العملات.

**صافي الدخل**

حققت المؤسسة صافي إيرادات بقيمة 54.61 مليون دولار أمريكي في عام 2021، مقارنة بصافي إيرادات بقيمة 32.12 مليون دولار أمريكي في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 70.02% (22.49 مليون دولار أمريكي) في إجمالي الإيرادات. يوضح الجدول 4.4 بالتفصيل الزيادة في صافي الإيرادات في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

يفسر الانخفاض في خسارة حقوق الملكية بمقدار 29.59 مليون دولار أمريكي في عام 2021، والارتفاع بقيمة 31.97 مليون دولار أمريكي في مخصص انخفاض القيمة، الارتفاع في إجمالي الدخل بين عامي 2021 و2020. وفيما يلي تحليل أكثر تفصيلاً لمكونات صافي الدخل الذي حققته المؤسسة.

**ودائع سلعية لدى البنوك والمؤسسات الأخرى**

حققت المؤسسة إيرادات بقيمة 4.55 مليون دولار أمريكي من الودائع السلعية في عام 2021 (7.40 مليون دولار في عام 2020) مما يمثل انخفاضاً بنسبة 38.47%. ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط محفظة الاستثمار في عام 2021.

**الدخل من الحكوك**

ارتفعت استثمارات الحكوك إلى 1,536.40 مليون دولار أمريكي في عام 2021 بارتفاع عن 1,357.10 مليون دولار أمريكي في عام 2020. بالمقابل، انخفضت الإيرادات من الحكوك من 66.41 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 21.76 مليون دولار أمريكي في عام 2021. ساهمت التغيرات السلبية في أسعار الحكوك بشكل رئيسي في هذا الانخفاض.

**الدخل من استثمارات الأسهم**

ارتفع الدخل من محفظة الاستثمار في الأسهم من خسارة بقيمة 18.31 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى أرباح قدرها 11.28 مليون دولار أمريكي في عام 2021. ويمثل ذلك تغييراً بمقدار 29.59 مليون دولار أمريكي في هذا الخط من الدخل. وتحسب المؤسسة الأسهم باستخدام المعيار العاشر من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الذي يشترط قياس جميع استثمارات الأسهم على القيمة العادلة. وبشكل عام، فإن فئة موجودات الأسهم متقلبة، وبالتالي فإن أي حركة في فئة الأصول هذه لها تأثير كبير على الأداء المالي للمؤسسة. وكان التقييم العام إيجابياً في عام 2021 نتيجة التركيز على تحسين أداء الشركات المستثمر فيها.

%	مليون دولار أمريكي			الدخل
	التغير	2021	2020	
				<b>الدخل من الاستثمار:</b>
				ودائع سلعية لدى بنوك ومؤسسان آخرين
(38.51)	(2.85)	4.55	7.40	دخل من الهوك
(67.23)	(44.65)	21.76	66.41	تمويل بالمرابحة
(50.73)	(1.74)	1.69	3.43	تمويل السعر لأجل
(19.35)	(3.84)	16.01	19.85	استهلاك
(13.64)	(0.15)	0.95	1.10	استثمارات الأسهم
(161.61)	29.59	11.28	(18.31)	إدارة متنتهية بالتولك
25.60	8.22	40.33	32.11	استهلاك موجودات إدارة
30.39	(6.27)	(26.90)	(20.63)	
	-			
(23.74)	<b>(21.69)</b>	<b>69.67</b>	<b>91.36</b>	<b>إجمالي الدخل المتوافق مع الشريعة</b>
				مخصصات
				تكاليف تمويل
(114.75)	31.97	4.11	(27.86)	
(21.50)	8.18	(29.87)	(38.05)	
				<b>مصادر دخل أخرى</b>
				رسوم استشارات
797.18	5.66	6.37	0.71	رسوم إدارية
(10.27)	(0.38)	3.32	3.70	رسوم مزارع
(8.57)	(0.12)	1.28	1.40	مكاسف قيمة عادلة على المشتقات
(131.40)	(1.13)	(0.27)	0.86	
60.42	<b>4.03</b>	<b>10.70</b>	<b>6.67</b>	<b>إجمالي الدخل من مصادر أخرى</b>
70.02	<b>22.49</b>	<b>54.61</b>	<b>32.12</b>	<b>إجمالي الدخل</b>
				<b>نفقات</b>
				تكلفة الموظفين
2.04	(0.79)	(39.50)	(38.71)	مصاريف إدارية أخرى
(24.38)	2.08	(6.45)	(8.53)	انخفاض القيمة
(54.55)	0.06	(0.05)	(0.11)	
				<b>أجمالي النفقات</b>
2.85	<b>1.35</b>	<b>(46.00)</b>	<b>(47.35)</b>	
156.53	<b>23.84</b>	<b>8.61</b>	<b>(15.23)</b>	<b>طافي الدخل</b>

### نفقات التشغيل

انخفض إجمالي نفقات التشغيل بنسبة 2.85% نتيجة انخفاض النفقات الإدارية من 47.35 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 46.00 مليون دولار أمريكي في عام 2021. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى الوفورات في التكاليف الإدارية.

### قائمة المركز المالي

انخفض إجمالي الأصول بنسبة 9.27% إلى 2,964.88 مليون دولار في عام 2021 من 3,267.83 مليون دولار أمريكي في عام 2020. ويعزى الانخفاض إلى سداد القروض وتطبيق معيار المحاسبة المالية 31 الجديد الذي غير معالجة معاملات الوكالة في دفاتر الوكيل.

### مخصص خسائر التمويل لأجل والذمم المدينة الأخرى والأسهم

انخفض مخصص خسائر التمويل لأجل والذمم المدينة الأخرى والأسهم بنسبة 114.75% من 27.86 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 4.11 مليون دولار أمريكي في عام 2021، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض نسبي لقاعدة محفظة خسائر الائتمان المتوقعة.

### تكلفة عمليات التمويل

انخفضت تكاليف تمويل المؤسسة لعام 2021 بنسبة 21.50% مقارنة بعام 2020 (29.87 مليون دولار أمريكي في عام 2021 مقابل 38.05 مليون دولار أمريكي في عام 2020). ويعزى الانخفاض أساساً إلى انخفاض متوسط محفظة الاقتراض ومعدلات التمويل.



## الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في المؤسسة. ويعيّن كل عضو فيها ممثلاً ينوب عنه في الجمعية العمومية. ومن أهم وظائف الجمعية العمومية وضع السياسات التي تحكم عمل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والإشراف العام عليها، ويمكنها تفويض صلاحياتها إلى مجلس الإدارة لممارسة أي من تلك الصلاحيات، ما عدا تلك المخولة حصرياً للجمعية العمومية بموجب اتفاقية التأسيس.

## مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو الهيئة الرئيسة المسؤولة عن اعتماد السياسات واستراتيجية العمليات والموازنة والسير العام لعمليات المؤسسة في إطار الصلاحيات التي تخولها له الجمعية العمومية. ويتألف من عشرة أعضاء (منهم الرئيس) ويتولى رئاسته رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويتشكل الأعضاء الآخرون من ممثلي البنك الإسلامي للتنمية، وممثلي مجموعات البلدان الأعضاء من أفريقيا وآسيا والبلدان العربية الآسيوية، والمؤسسات المالية العامة، إضافة إلى عضو دائم من المملكة العربية السعودية (لكونها أكبر المساهمين في رأسمال المؤسسة بعد البنك الإسلامي للتنمية).

وطبقاً لاتفاقية تأسيس المؤسسة، يجتمع مجلس الإدارة كلما اقتضت أعمال المؤسسة ذلك، ويتحقق نصاب أي اجتماع بحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، شريطة ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلثي مجموع القوة التصويتية للأعضاء. ويمكن عقد اجتماع خاص للمجلس في أي وقت سواء بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلاثة من أعضائه.

## التغييرات في الإدارة العليا والوسطى

### تنفيذا لهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة والتعيينات الجديدة، أجريت التغييرات التالية في الإدارة العليا والوسطى للمؤسسة خلال سنة 2021:

- 1 التحق السيد عمر هاشم بالمؤسسة مديراً لإدارة الدعم المؤسسي في 3 أكتوبر 2021.
- 2 عُيّن السيد طاهر نسيم مديراً للشؤون القانونية بالإدارة القانونية اعتباراً من 2 مايو 2021.
- 3 عُيّن السيد كريم جان رئيساً لوحدة عمليات المراجعة بالمقر فمن إدارة المراجعة الداخلية اعتباراً من 2 مايو 2021.
- 4 عُيّن السيد مومينو ميانجا رئيساً لوحدة المتابعة ومراجعة المؤسسات المستثمر فيها فمن إدارة المراجعة الداخلية اعتباراً من 2 مايو 2021.
- 5 عُيّن السيد محمد كمران رئيساً لشعبة مخاطر الائتمان بإدارة المخاطر اعتباراً من 2 مايو 2022.
- 6 عُيّن السيد توفيق حسن رئيساً لشعبة إدارة الائتمان بإدارة المخاطر اعتباراً من 2 مايو 2021.
- 7 عُيّن السيد سهل المروعي رئيساً لشعبة التواهل الخارجي وإدارة الفعاليات فمن منتدى مجموعة البنك (ثقة) اعتباراً من 2 مايو 2021.
- 8 التحق السيد سامي الأحمد بالمؤسسة رئيساً لشعبة الخدمات الإدارية ودعم تكنولوجيا المعلومات فمن إدارة الدعم المؤسسي في 13 يونيو 2021.
- 9 التحق السيد سراج الإسلام بالمؤسسة رئيساً لشعبة الشؤون القانونية لإدارة الأسهم والأموال فمن إدارة الشؤون القانونية في 16 أغسطس 2021.

## اللجنة التنفيذية

يعيّن مجلس الإدارة لجنة تنفيذية من بين أعضائه تقوم مقام هيئة سريعة لاتخاذ القرار، ولديها صلاحية اعتماد جميع عمليات التمويل والاستثمار، ومراجعة أداء الاستثمارات وعمليات التمويل الحالية، والتثبيت من موافقتها للولاية الإنمائية للمؤسسة، وفحص التقدم الذي أحرزته المؤسسة في أداء ولايتها المتعلقة بالفعالية الإنمائية، وفحص خطط عمل المؤسسة والتوصية بها، وفحص الميزانية السنوية للمؤسسة والتوصية بها، إضافة إلى الصلاحيات الأخرى التي يوكلها مجلس الإدارة إلى اللجنة التنفيذية.

وتتألف اللجنة التنفيذية من أعضاء لا يزيد عددهم عن ستة، ويخصّص من هذه المقاعد مقعدان دائمان لرئيس مجلس الإدارة وممثل البلد العضو الذي يملك أكبر عدد من أسهم المؤسسة (المملكة العربية السعودية)، على التوالي. ويتناوب أعضاء اللجنة التنفيذية على أساس سنوي، مما يتيح لجميع أعضاء مجلس الإدارة فرصة العمل في اللجنة.

### أعضاء اللجنة التنفيذية حتى نهاية سنة 2021

- 1 الدكتور بندر حجار (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
- 2 الدكتور فهد التركي
- 3 الدكتور راهمي أحمد
- 4 الأستاذ خليفة سار
- 5 الأستاذ إسماعيل علي مانيك

## لجنة المراجعة

يعيّن مجلس الإدارة لجنة مراجعة من بين أعضائه لمدة ثلاث سنوات. واللجنة مسؤولة عن الإشراف على الجوانب المالية وجوانب الرقابة الداخلية في المؤسسة، فضلاً على امتثالها لولايتها، وترفع تقاريرها باستنتاجاتها إلى مجلس الإدارة.

### أعضاء لجنة المراجعة المبنية عن مجلس الإدارة حتى نهاية سنة 2021

- 1 الدكتور فهد التركي (رئيس)
- 2 الأستاذ خليفة سار
- 3 الأستاذ وسام جاسم العثمان
- 4 الأستاذ صالح مقبل الخلف (خبير مستقل)

**ملحوظة:** أعيدت تسمية لجنة المراجعة لتصبح لجنة المراجعة وإدارة المخاطر والامتثال في ديسمبر 2021.

ولكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الذين يعينهم البنك الإسلامي للتنمية عدد متساوٍ من أهوات البنك الإسلامي للتنمية، ويحق لكل عضو من أعضاء المجلس أن يدلي بعدد من الأهوات يكون مساوياً لعدد الأهوات المحسبة عند انتخابه، التي كان أعضاء المؤسسة الناخبون مخولين للإدلاء بها.

يُرخّص لمجلس الإدارة، بناءً على لوائح المؤسسة بأن يمارس جميع صلاحيات المؤسسة، باستثناء الصلاحيات المخولة حصرياً للجمعية العمومية، إلى جانب اعتماد الشروط والإجراءات التي يمكن لرئيس المجلس بموجبها عرض مختلف المسائل في إطار إجراء معجّل.

### أعضاء مجلس الإدارة حتى نهاية سنة 2021

- 1 الدكتور بندر حجار (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
- 2 الدكتور راهمي أحمد
- 3 الأستاذ خليفة سار
- 4 الأستاذ وسام جاسم العثمان
- 5 الأستاذة مفيدة جاب الله الحرارفي
- 6 الأستاذ إسماعيل علي مانيك
- 7 الدكتور حمد بن سليمان البارعي
- 8 الدكتور فهد التركي
- 9 الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران
- 10 الأستاذ العزيز فايد

**ملحوظة:** شغل الدكتور بندر م. حجار منصب رئيس مجلس الإدارة حتى 5 أغسطس 2021.



## الرئيس التنفيذي

يدير الرئيس التنفيذي، تحت الإشراف العام لرئيس مجلس الإدارة، أعمال المؤسسة اليومية. والرئيس التنفيذي مسؤول أيضًا عن تعيين مسؤولي المؤسسة وموظفيها. ويعتمد تمويل المؤسسة واستثمارها بالقدر الذي يأذن له به مجلس الإدارة. وقد عيّن مجلس الإدارة السيد أيمن أمين سجينى رئيساً تنفيذياً للمؤسسة في 23 ذو الحجة 1439هـ (سبتمبر 2018) لمدة ثلاث سنوات جُددت لاحقاً لمدة سنة واحدة.

## الهيئة الشرعية للبنك

في عام 2012، دُمجت الهيئة الشرعية للمؤسسة في الهيئة الشرعية للبنك فنشأ عن دمجها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك. والهيئة الشرعية مسؤولة عن تقديم المشورة لمجموعة البنك بشأن امثال منتجاتها ومعاملاتها لأحكام الشريعة. وتتألف الهيئة من العلماء البارزين التالية أسمائهم:

### أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك حتى نهاية سنة 2021:

- 1 الشيخ محمد تقي العثماني
- 2 الشيخ عبد الله بن المنيع
- 3 الدكتور محمد الروكي
- 4 الدكتور محمد الشافعي
- 5 الدكتور بشير علي عمر
- 6 الدكتور أسيد كيلاني
- 7 الدكتور قطب مطفى سانو

# المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص- التقرير المالي

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ©

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، بما في ذلك التصوير والتسجيل، دون إذن كتابي من المؤسسة (صاحب حقوق النشر). يجب أيضا الحصول على هذا الإذن الكتابي قبل تخزين أي جزء من هذا المنشور في نظام استرجاع أيا كان نوعه.

ترسل طلبات الحصول على الإذن إلى [icd@isdb.org](mailto:icd@isdb.org)

Blackwood Creative Ltd  
(weareblackwood.com)  
تصميم وإخراج:  
والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.



## التصوير

تملك المؤسسة حقوق التأليف والنشر للصور التي تظهر في هذا التقرير ما لم يذكر خلاف ذلك. تشارلز أوليو، نيجيريا (الغلاف الأمامي)؛ بادال ساركر، بنغلاديش (الغلاف الأمامي الداخلي)؛ بيدهان داس، بنغلاديش (الغلاف الخلفي الداخلي).



www.icd-ps.org

icd\_ps@ 

icdps in 

icdps f 

icdps 

المؤسسة الإسلامية

لتنمية القطاع الخاص

ص.ب. 54069

جدة 21514

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 12 644 1644

فاكس: +966 12 644 4427

البريد الإلكتروني: icd@isdb.org



**IsDB**   
البنك الإسلامي للتنمية  
Islamic Development Bank

عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية